

الحديث الموطأ للنسائي في باب العبادات

دراسة وترجم



تأليف الدكتور

عبد اللطيف بن الإمام بو عزي

الفصل الأول :

التعارض بين الأدلة

المبحث الأول : تعريف التعارض و مختلف الحديث

إن لفظ التعارض هو المستعمل عند الأصوليين ، لأن مجال اهتمامهم الأدلة عموما و يندرج ضمنه المتعارضة ، فتشمل القرآن ، و السنة ، و باقي الأدلة العقلية ، أما المحدثون فيطلقون على هذا المبحث عبارة "مختلف الحديث" ، أو "مشكل الحديث" باعتبار اختصاصهم .

المطلب الأول : تعريف التعارض

أ — التعارض في اللغة :

مصدر تعارض ، فهو يقتضي فاعلين فأكثر ، تعارض الدليلان إذا تشاركوا في التعارض ، و هو يطلق في اللغة على معان عدة ، من أهمها :

1 — المنع :

فكل ما يمنعك من شغل و غيره من الأمراض فهو عارض ، و قد عرض عارض أي حال حائل ، و منع مانع ⁽¹⁾ .

و منه قوله تعالى [وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ] ⁽²⁾ أي لا تجعلوا الحلف بالله معترضا، مانعا لكم ، أي بينكم و بين ما يقربكم إلى الله تعالى .

2 — المقابلة :

عارض الشيء بالشيء معارضة : قابله ، و عارضت كتابي بكتابه أي قابلته ⁽³⁾ .

¹ — تهذيب اللغة للأزهري : 1/ 454 ، 455

² — سورة البقرة: 224

³ — لسان العرب لابن منظور، مادة عرض، 167/7 .

ومنه قوله ﷺ { إن جبريل كان يعارضني القرآن كل سنة مرة ، وإنه عارضني العام مرتين ، و لا أراه إلا حضر أجلي }⁽¹⁾ ، قال ابن الأثير⁽²⁾: "أي كان يدارسه جميع ما نزل من القرآن ، من المعارضة : المقابلة "⁽³⁾ .

3 — الظهور :

عرض له أمر كذا : أي ظهر ، و عرضت عليه أمر كذا أي أظهرته له ، و أبرزته إليه⁽⁴⁾

ومنه قوله تعالى [ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ]⁽⁵⁾ ، قال القرطبي⁽⁶⁾: "تقول العرب عرضت الشيء فأعرض ،

¹ — صحيح البخاري — كتاب : المناقب ، باب : كان النبي ﷺ تنام عيناه و لا ينام قلبه ، و كتاب : فضائل القرآن ، باب : كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ ، 168/4
صحيح مسلم — كتاب : فضائل الصحابة ، باب : فضائل فاطمة بنت النبي صلى الله عليه و سلم ، 1905/2

² — القاضي مجد الدين أبو السعدات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ثم الموصل ، كان فقيها محدثا أدبيا نحويا بارعا عاقلا ، له مصنفات عديدة منها : جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ ، والنهاية في غريب الحديث ، توفي سنة : 606 هـ . انظر : وفيات الأعيان : 7/4 ، و شذرات الذهب : 22/5

³ — النهاية في غريب الحديث لابن الأثير : 21 / 2

⁴ — لسان العرب لابن منظور : مادة عرض ، 168 / 7 .

⁵ — سورة البقرة : 31

⁶ — الإمام المفسر محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي القرطبي ، حسن التصنيف ، جيد النقل ، له مؤلفات عدة ، منها كتاب التفسير : الجامع لأحكام القرآن ، و كتاب التذكرة ، توفي بمصر سنة : 671 هـ . انظر : شذرات الذهب : 335/5 ، الأعلام : 322/5

أي أظهرته فظهر ، ومنه عرضت الشيء للبيع ⁽¹⁾ ، و منه قوله تعالى [وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضًا] ⁽²⁾ أي أبرزناها و أظهرناها للكافرين ⁽³⁾ .

ب — التعارض اصطلاحاً :

تقابل الدليلين المتساويين على سبيل الممانعة ⁽⁴⁾

و التعارض بهذا المعنى هو ما يظهر للمجتهد بحسب إدراكه و قوة فهمه لا في الواقع ، فجمهور أهل العلم من الأصوليين و المحدثين و الفقهاء على أن لا تعارض بين التصوص الصحيحة ، فلا يمكن أن يصدر عن الشارع دليلان متعارضان يقتضي أحدهما نقيض ما يقتضي الآخر ، و لا يكون بينهما ناسخ و منسوخ ، و لا يجمعهما جامع أو يؤلف بينهما رابط ، يقول ابن خزيمة ⁽⁵⁾ : "ليس ثم حديثان متعارضان من كل وجه ، و من وجد شيئاً من ذلك فليأتني به لأؤلف له بينهما ⁽⁶⁾ ،

¹ — الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : 283/1

² — سورة الكهف : 100

³ — جامع البيان في تأويل القرآن للطبري : 291/8

⁴ — الموافقات للشاطبي : 4/295 ، 296 ، إرشاد الفحول للشوكاني : 273

⁵ — الحافظ أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح النيسابوري ، إماما ثبتا ،

رحل إلى الشام و الحجاز و العراق و مصر ، توفي سنة 311هـ . انظر : تذكرة الحفاظ

2/720 ، و شذرات الذهب : 2/262

⁶ — الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر : 148

و يقول الشافعي (1): "لا يصحّ عن النبي ﷺ أبدا حديثان صحيحان متضادان ينفي أحدهما ما يثبت الآخر من غير جهة الخصوص والعموم والإجمال والتفسير إلا على وجه النسخ وإن لم يجده" (2).

المطلب الثاني: تعريف مختلف الحديث

أ — مختلف الحديث في اللغة

المختلف : مأخوذ من الاختلاف ، و الاختلاف مصدر فعل : اختلف ، و المختلف — بكسر اللام — : اسم فاعل ، و المختلف — بفتح اللام — : اسم مفعول ، و الاختلاف ضدّ الاتفاق ، يقال تخالف الأمران و اختلفا : أي لم يتفقا ، و كل ما لم يساو فقد تخالف و اختلف (3).

ب — مختلف الحديث اصطلاحا

عرفه علماء المصطلح بعدة تعريفات متقاربة، نذكر منها تعريف النووي(4) حيث عرّفه : "بأن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرا"(1)، من خلال هذا التعريف لا

1 — الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعي القرشي المطلبي ، حافظا للحديث بصيرا بعلمه ، عالما بالفقه و أصوله ، تتلمذ على الامام مالك ، أول من كتب في الأصول . من مصنفاته : الأم في الفقه ، الرسالة و اختلاف الحديثين . توفي سنة: 204هـ انظر تذكرة الحفاظ:

361/1 ، شذرات الذهب : 9/2

2 — إرشاد الفحول للشوكاني : 275

3 — القاموس المحيط للفيروزبادي : 3/ 186 ، ولسان العرب لابن منظور : مادة خلف،

91/9

4 — محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن الشافعي ، فقيه ، حافظ زاهد جمع بين سعة العلم و الزهد و الورع ، له مصنفات عديدة ، منها : المجموع في الفقه ،

نرى فرقا بين تعريف المحدثين للمختلف و تعريف الأصوليين للمتعارض ، فهما لفظان لمسمى واحد.

و للمحدثين مصطلح آخر له صلة بالمختلف و هو المشكل ، و هو يختلف عنه رغم أن بينهما تقارباً ، فالمشكل أعمّ من المختلف ، فكلّ مختلف مشكل و ليس كلّ مشكل مختلف ، و يمكن حصر الفرق في النقاط التالية:

— المختلف هو تعارض ظاهري بين حديثين أو أكثر ، أمّا المشكل فقد يكون سبب الإشكال غموضاً في دلالة لفظه على معناه ، فلا يفهم إلا بقريضة خارجيّة تزيل خفاءه ، و قد يكون الإشكال بسبب تعارض ظاهريّ مع آية أو مع إجماع أو قياس أو بسبب مخالفته للعقل .

— لإزالة التعارض في مختلف الحديث يلتزم بالقواعد التي رسمها أهل العلم عند وجود التعارض ، و هي الجمع بينهما إن أمكن ، و إن تعذر فالنسخ ، و إلا فالترجيح ، بينما العمل في مشكل الحديث يكون بالتأمل و النظر في المعاني التي يحتملها اللفظ و ضبطها ، ثم الاجتهاد في البحث عن القرائن التي يدرك بواسطتها المراد⁽²⁾.

و شرح صحيح مسلم ، والأذكار ،، توفي سنة :676هـ . انظر :تذكرة الحفاظ : 4/

1470، شذرات الذهب : 5/ 354

¹ — التقريب للنووي مع شرحه التدريب للسيوطي : 175/2

² — انظر :أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين لسليمان الديخي: 23

المبحث الثاني: مناهج العلماء في التعارض

لقد اهتم العلماء بدفع التعارض بين النصوص عموماً و خاصة في السنة النبوية، فألفت فيه مؤلفات عديدة ، و لعل أول من صنّف فيه الشافعي المتوفى سنة 204 هـ، يقول " النووي" في "التقريب" : "و صنّف فيه الإمام الشافعي ، و لم يقصد رحمه الله استيفاءه ، بل ذكر جملة ينبه بها على طريقه " ⁽¹⁾ و قال "السخاوي" ⁽²⁾ : "و أول من تكلم فيه إمامنا الشافعي ، و له فيه مجلد جليل من جملة كتب الأئم " ⁽³⁾ ، ثم صنّف فيه "ابن قتيبه" ⁽⁴⁾ كتابه "تأويل مختلف الحديث" و للنقاد عليه مأخذ عدة ،

¹ — المصدر السابق : 2/ 176

² — العلامة محمد بن عبد الرحمن بن محمد سمش الدين السخاوي الشافعي ، إمام في الحديث ، بارع في الفقه و القراءات ، لازم شيخه ابن حجر ملازمة طويلة ، له مصنفات عديدة منها : فتح المغيث في مصطلح الحديث ، و الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع ، توفي سنة : 902 هـ . انظر : شذرات الذهب : 8/ 15 و الأعلام : 6/ 194

³ — فتح المغيث للسخاوي : 3/ 71

⁴ — عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النخوي اللغوي ، كان ثقة ديناً فاضلاً ، نزل بغداد ، و صنّف ، من كبار العلماء المشهورين ، لكنه ليس بصاحب حديث ، له مصنفات عديدة منها : غريب الحديث و مشكل القرآن و تأويل مختلف الحديث ، توفي سنة : 276 هـ ، انظر : تاريخ بغداد : 10/ 168 ، وفيات الأعيان : 3/ 31

قال عنه "ابن الصلاح"⁽¹⁾ : "و كتاب مختلف الحديث لابن قتيبه في هذا المعنى إن يكن أحسن فيه من وجه ، فقد أساء في أشياء منه ، قصر باعه فيها و أتى بما غيره أولى و أقوى "⁽²⁾ و قال عنه النووي : "صنّف فيه ابن قتيبه فأتى بأشياء حسنة ، و أشياء غير حسنة ، لكن غيرها أقوى و أولى ، و ترك معظم المختلف "⁽³⁾، و قال عنه ابن كثير⁽⁴⁾ : "ابن قتيبه له فيه مجلد مفيد ، و فيه ما هو غثّ و ذلك بحسب ما عنده من العلم " ⁽⁵⁾.

و من أهم ما ألف في هذا العلم أيضا " مشكل الآثار " للطحاوي ⁽⁶⁾، قال عنه السخاوي "و هو من أجلّ كتبه ، لكنّه قابل للاختصار ، غير مستغن عن الترتيب و التهذيب "⁽⁷⁾ .

¹ — الحافظ عثمان ابن المفتي صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان الكردي الموصلّي الشافعي ، أبو عمرو ، اشتغل بالعلم و أفقّ و جمع و ألف ، انظر : وفيات الأعيان : 212/3 ، و تذكرة الحفاظ : 1430/4

² — مقدمة ابن الصلاح : 143

³ — تدريب الراوي للسيوطي : 181/2

⁴ — إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير البصري ثم الدمشقي ، الحافظ الكبير و الفقيه الشافعي ، كان كثير الاستحضار ، قليل النسيان ، له مؤلفات عديدة ، منها : تفسير القرآن العظيم ، و البداية و النهاية ، توفي سنة : 774هـ . انظر : شذرات الذهب : 231 / 6 ، و الأعلام : 153/1

⁵ — اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث أحمد شاکر : 169

⁶ — أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الأزدي الطحاوي ، أبو جعفر ، محدث الديار المصرية و فقيهاها ، كان ثقة ثبّتا ، آلت إليه رئاسة الحنفية بمصر ، من مصنفاته : مشكل الآثار ، و شرح معاني الآثار ، و العقيدة ، المعروف بالعقيدة الطحاوية . انظر : وفيات الأعيان : 93/1 ، شذرات الذهب : 88/2

⁷ — اختصار علوم الحديث لابن كثير مع شرحه الباعث الحثيث : 148

و لقد ذكر أهل العلم سبل دفع التعارض بين النصوص ، فيحاول المجتهد التوفيق بينها بالجمع إن أمكن ، فإن تعذر ، فالتسخر ، إن تحقق الناسخ ، فإن تعذر ، فالترجيح ، و إلا التوقف إلى حين ظهور مرجح .

المطلب الأول : الترجيح :

ذكر أهل العلم وجوه الترجيح و قسموها إلى أقسام⁽¹⁾ و اختلفوا أحيانا في ترتيبها ، و هذه أمثلة لبعضها

أ — تقديم القول على الفعل : لأن فعل الرسول ﷺ يحتمل أن يكون خاصا به ، و القول موجه لعموم المسلمين ، و من أمثلة ذلك :

**** مسألة زواج المحرم :**

الحديث الأول :

¹ — ذكر القاسمي وجوه الترجيح و قسمها إلى أقسام ، و هي كالتالي :

أ — وجوه الترجيح باعتبار السند : فيكون بكثرة الرواة ، و تقديم رواية الكبير على رواية الصغير لأنه أقرب إلى الضبط ، و رواية الفقيه على من لم يكن كذلك لأنه أعرف بمدلولات الألفاظ ، و ترجيح رواية الأوثق ثم الاحتفظ ، إلى غير ذلك

ب — وجوه الترجيح باعتبار المتن : فيقدم الخاص على العام ، و الحقيقة على المجاز ، و ما كان حقيقة شرعية أو عرفية على الحقيقة اللغوية ، و المقيد على المطلق ،،

ج — وجوه الترجيح باعتبار المدلول : فيقدم المقرر لحكم الأصل و البراءة على ما كان ناقلا ، و المثبت على النافي ، لأن مع المثبت زيادة علم ، و يقدم ما كان حكمه أخف على ما كان حكمه أغلظ ...

د — وجوه الترجيح باعتبار أمور خارجية : فيقدم ما عاضده دليل آخر على ما لم يعاضده دليل آخر ، و يقدم القول على الفعل ، و يقدم الأشبه بظاهر القرآن دون الآخر . راجع : قواعد

التحديث للقاسمي : 313 و ما بعدها ، و الموافقات للشاطبي : 295/4

— عن أبان بن عثمان ⁽¹⁾ قال: سمعت عثمان بن عفان رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ {لا ينكح المحرم ولا يُنكح ولا يُخطب} ⁽²⁾ و اللفظ لمسلم

فالحديث واضح الدلالة في منع المحرم — بحج أو عمرة — من أن يتزوج امرأة أو يزوجه غيره امرأة ، أو يزوج غيره ، سواء كان بولاية ، أو بوكالة ، و لا يطلب امرأة للتزوّج

الحديث الثاني:

عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ {تزوج ميمونة و هو محرم} ⁽³⁾ .

¹ — أبان بن عثمان بن عفان القرشي الأموي أبو سعيد ، روى عن أبيه و أسامة بن زيد و زيد بن ثابت ، توفي بالمدينة في خلافة يزيد بن عبد الملك سنة 105 هـ . انظر : تهذيب الكمال : 18/2 ، تهذيب التهذيب 82/1

² — صحيح مسلم — كتاب : النكاح ، باب : تحريم نكاح المحرم و كراهة خطبته، 1030/2 ، رقم : 1410

موطأ مالك — كتاب : الحج ، باب : نكاح المحرم ، 348/1 ، سنن أبي داود — كتاب : المناسك ، باب : المحرم يتزوج، 421/2 ، 422 ، رقم الحديث : 1843

سنن النسائي — كتاب : مناسك الحج ، باب : النهي عن نكاح المحرم ، رقم : 2845
سنن الترمذي — كتاب : الحج ، باب : كراهية تزويج المحرم ، 203/3 ، رقم الحديث : 845
³ — صحيح البخاري — كتاب : النكاح ، باب : نكاح المحرم ، 129/6

صحيح مسلم — كتاب : النكاح ، باب : تحريم نكاح المحرم و كراهة خطبته ، 1031/2 ، رقم : 1410

أثبت هذا الحديث فعلا لرسول الله ﷺ ، و هو زواجه من ميمونة رضي الله عنها و هو محرم ، و انفرد بهذه الرواية ابن عباس ؓ ، و هي خالته ، ؓ ،
 وقد عارض حديث ابن عباس ؓ حديث عثمان بن عفان ؓ ، و كل منهما ثابت صحيح ، و لا اعتراض على صحة إسنادهما ، لذلك حاول العلماء الجمع بينهما ، فيعمل بحديث عثمان ؓ ، و يحكم بمنع نكاح المحرم عملا بالقاعدة: إن قول رسول الله ﷺ مقدم على فعله .

إلا أن خبر زواج ميمونة رضي الله عنها روته بنفسها فقالت إن رسول الله ﷺ تزوجها و هي حلال ،
 و رواه عنها يزيد بن الأصم⁽¹⁾، و هي خالته⁽²⁾.

سنن أبي داود — كتاب : المناسك ، باب : المحرم يتزوج ، 423/2 ، رقم الحديث : 1844
 سنن الترمذي — كتاب : الحج ، باب : الرخصة في الزواج للمحرم ، 201/3 ، رقم
 الحديث : 842

سنن النسائي — كتاب : الحج ، باب : الرخصة في النكاح للمحرم ، رقم الحديث : 2843
 مسند أحمد : 245/1 ، 266

¹ — يزيد بن الأصم بن عبيد ، و اسم الأصم عمرو و خالته ميمونة روى عنها و عائشة و أبي هريرة و سعد بن أبي وقاص و ابن خالته عبد الله بن عباس ؓ ، توفي سنة 103 هـ و هو ابن ثلاث و سبعين سنة ، قال ابن سعد : ثقة . انظر : تهذيب التهذيب : 273/11

² — صحيح مسلم — كتاب : النكاح ، باب : تحريم نكاح المحرم و كراهة خطبته ، 1032/2 ، رقم الحديث : 1410

سنن أبي داود — كتاب : المناسك ، باب : المحرم يتزوج ، 423/2 ، رقم الحديث : 1843
 سنن الترمذي — كتاب : الحج ، باب : الرخصة في تزويج المحرم ، 203/3 ، رقم الحديث : 845
 سنن ابن ماجه — كتاب : النكاح ، باب : المحرم يتزوج ،
 مسند أحمد : 333/6 ، 335

وروى سليمان بن يسار⁽¹⁾ عن أبي رافع⁽²⁾ قال : "تزوج رسول الله ﷺ ميمونة حلالا ، و بنى بها حلالا ، و كنت الرسول بينهما "⁽³⁾ .

و ذكر ابن عبد البر⁽⁴⁾ أسباب الاختلاف في زواج ميمونة رضي الله عنها ، ومنها أن الرسول ﷺ أرسل إليها أبا رافع يخطبها ، فجعلت أمرها إلى العباس ، فأنكحها قبل أن يحرم ، و أن ابن عباس كان يرى أن من قلّد الهدي يصير محرما ، و النبي ﷺ كان قد قلّد الهدي في عمرته تلك التي تزوج فيها ميمونة ، فيكون إطلاقه أنه تزوجها و هو محرم ، أي عقد عليها بعد أن قلّد الهدي ، و إن لم يكن تلبّس بالإحرام⁽⁵⁾ .

³ — سليمان بن يسار الهلالي أبو أيوب ، مولى ميمونة ، روى عنها و عن أم سلمة و عائشة و فاطمة بنت قيس و زيد بن ثابت و ابن عباس و أبي رافع مولى النبي ﷺ ، أحد الفقهاء السبعة ، أهل فقه و صلاح و فضل ، كان فقيهاً كثير الحديث ، ولد سنة 24 هـ ، توفي سنة 107 هـ ، و قيل غير ذلك . تهذيب التهذيب : 200/4

² — أبو رافع القبطي مولى رسول الله ﷺ ، اختلف في اسمه ، قيل إبراهيم و قيل أسلم ، و قيل غير ذلك ، كان للعباس فوهبه للنبي ﷺ ، و أعتقه لما بشره بإسلام العباس ، شهد أحداً و ما بعدها ، مات بالمدينة في خلافة عليّ . انظر : تهذيب التهذيب : 100/12

³ — سنن الدارمي — كتاب : المناسك ، باب : تزويج المحرم ، 369/1 ، رقم الحديث : 1832

⁴ — العلامة حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي القرطبي المالكي ، صاحب التصانيف الفائقة ، طال عمره و علا سنده ، من مصنفاته : الاستدكار و التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد و الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء ، توفي سنة : 463 هـ ، وفيات الأعيان : 428 / 5 ، شذرات الذهب : 314/3

⁵ — فتح الباري لابن حجر : 166/9

و يرى سعيد بن المسيب⁽¹⁾ أن ابن عباس رضي الله عنه وهم ، فقال :
" وهم ابن عباس في تزويج ميمونة و هو محرم "⁽²⁾ .

ب — تقديم القول على السكوت .

مثال :الكلام و الإمام يخطب

الحديث الأول :

حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : { إذا قلت لصاحبك أنصت
يوم الجمعة و الإمام يخطب فقد لغوت }⁽³⁾ اللغو :مالا يعتد به لقلته أو لخروجه

¹ — سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو المخزومي القرشي ، فقيه المدينة ، و عالمها
و سيد التابعين في زمانه ، رأى عمر و سمع عثمان و عليًا و زيد بن ثابت و جمع من الصحابة
سواهم ، أكثر رواياته عن أبي هريرة ، و مراسيله أصح المراسيل .
توفي سنة :94هـ . انظر : تذكرة الحفاظ : 54/1 ، و تقريب التهذيب : 364 /1 ، شذرات
الذهب : 102/1

² — سنن أبي داود — كتاب المناسك ، باب : المحرم يتزوج ، 424/2 ، رقم الحديث : 1845
³ — صحيح البخاري — كتاب : الجمعة ، باب : الإنصات يوم الجمعة و الإمام يخطب ، 224/1
صحيح مسلم — كتاب : الجمعة ، باب : الإنصات يوم الجمعة في الخطبة ، 503/1 ، رقم
الحديث : 851

سنن أبي داود — كتاب : الصلاة ، باب الكلام و الإمام يخطب 665/1 ، رقم الحديث : 1112
سنن الترمذي — كتاب : الجمعة ، باب : كراهية الكلام و الإمام يخطب ،
سنن النسائي — كتاب : الجمعة ، باب : الإنصات للخطبة و الإمام يخطب ، رقم الحديث : 1403
سنن ابن ماجه — كتاب : إقامة الصلاة ، باب : ما جاء في الاستماع للخطبة و الإنصات لها ،
رقم الحديث : 1102

على غير جهة الاعتماد ، و قيل العدل عن الصواب⁽¹⁾ و قيل الإثم لقوله تعالى
[وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا]⁽²⁾ و قيل ما لا يحسن من الكلام .

فهذا الحديث صريح في النهي عن الكلام و الإمام يخطب يوم الجمعة ، و له شواهد
أخرى منها :

* ما رواه مجالد بن سعيد⁽³⁾ عن الشعبي⁽⁴⁾ عن ابن عباس رضي الله عنهما أن
رسول الله ﷺ قال { من تكلم يوم الجمعة و الإمام يخطب ، فهو كمثل الحمار يحمل
أسفارا ، و الذي يقول له أنصت ليست له جمعة }⁽⁵⁾.

* ما رواه أبو الدرداء رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال { إذا سمعت إمامك يتكلم
فأنصت }⁽⁶⁾.

¹ — لسان العرب لابن منظور : 251/15

² — سورة الفرقان : 72

³ — مجالد بن سعيد بن عمير بن بسطام الهمداني، يقال له أبو سعيد الموفى، روى عن الشعبي و
قيس بن أبي حازم، و عنه شعبة و السفينانيان و ابن المبارك . قال عنه البخاري :
كان يحيى بن سعيد يضعفه ، و كان أحمد بن حنبل لا يراه شيئاً ، مات سنة 144 هـ . انظر :

تهذيب التهذيب : 37/10

⁴ — عامر بن شراحيل الهمداني الشعبي ، ثقة، مشهور، فقيه فاضل ، حدث عن سعد بن أبي
وقاص و أبي موسى الأشعري و عدي بن حاتم ، و جمع كثير من الصحابة ، كان ممن خرج على
الحجاج مع عبد الرحمن بن الأشعث ، توفي سنة : 105 هـ ، و قيل غير ذلك . انظر : تاريخ

بغداد : 222/12 ، تقريب التهذيب : 461/1

⁵ — مصنف ابن أبي شيبة — كتاب الصلوات ، باب : في الكلام إذا صعد الإمام المنبر
الهيثمي — مجمع الزوائد — كتاب : الصلاة ، باب : الإنصات و الإمام يخطب

⁶ — مسند الإمام أحمد : 198/5

فهذه النصوص مجمعة تشدد على وجوب الصمت و منع الكلام حتى بما هو مندوب أو واجب كردّ السّلام و تسميت العاطس ، قال ابن عبد البر عن الإمام مالك إنه لا يرى تسميت العاطس و لا ردّ السّلام إلا إن ردّه إشارة كما يردّ في الصّلاة ⁽¹⁾ ، كان سعيد بن جبير ⁽²⁾ و النخعي ⁽³⁾ و إبراهيم بن مهاجر ⁽⁴⁾ و أبو بردة ⁽⁵⁾ يتكلمون ، و الحجاج يخطب ، و قال بعضهم: "إنا لم نؤمر أن ننصت لهذا" ⁽⁶⁾ .

الحديث الثاني

¹ — التمهيد لابن عبد البر: 37/19 ، راجع الموطأ — كتاب: الجمعة ، باب : في الإنصات يوم الجمعة و الإمام يخطب .

² — سعيد بن جبير بن هشام الأسدي مولا هم الكوفي ، الفقيه المفسّر ، أخذ العلم عن ابن عباس و ابن عمر رضي الله عنهما ، خرج مع ابن الأشعث على عبد الملك بن مروان ، فقتله الحجاج سنة: 95هـ ، و لم يبلغ الخمسين . انظر : تذكرة الحفاظ : 76/1 ، تقريب التهذيب : 349/1

³ — إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي ، الإمام الحافظ ، فقيه العراق ، روى عن علقمة و مسروق و دخل على أم المؤمنين و هو صبي ، توفي سنة ست وتسعين ، و قيل سنة خمس و تسعين ، انظر : سير أعلام النبلاء : 520/4 ، و تذكرة الحفاظ : 73/1 ، و تقريب التهذيب : 69/1

⁴ — إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي أبو إسحاق الكوفي روى عن إبراهيم النخعي و إسماعيل مولى عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال عنه سفيان الثوري "لا بأس به" و قال عنه يحيى بن سعيد القطان "لم يكن بقوي" . انظر : تهذيب الكمال : 212/2 ، تهذيب التهذيب : 146/1

⁵ — أبو بردة بن أبي موسى الأشعري ، و اسمه الحارث ، و قيل عامر ، روى عن أبيه ، وعليّ و حذيفة ، قال عنه ابن سعد : "ثقة كثير الحديث" توفي سنة : 103 هـ ، و قيل غير ذلك . انظر تهذيب التهذيب : 21/12

⁶ — المغني لابن قدامه : 84/2

أ — حديث أنس رضي الله عنه أن رجلاً دخل يوم الجمعة من باب كان وجاه المنبر ، و رسول الله ﷺ قائم يخطب ، فاستقبل رسول الله ﷺ قائماً ، فقال: يا رسول الله هلكت المواشي و انقطعت السبل فادع الله يغيثنا ، قال: فرفع رسول الله ﷺ يديه فقال : اللهم اسقنا ، اللهم اسقنا ، اللهم اسقنا ،،، و ذكر الحديث إلى أن قال : ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة و رسول الله ﷺ قائم يخطب ، فاستقبله قائماً فقال : يا رسول الله ، هلكت الأموال و انقطعت السبل فادع الله يمسخها ، قال: فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال : { اللهم حوالينا و لا علينا ، اللهم على الآكام ⁽¹⁾ و الجبال و الظراب ⁽²⁾ و الأودية و منابت الشجر... الحديث } ⁽³⁾

ب — حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلاً دخل المسجد و رسول الله ﷺ على المنبر يوم الجمعة ، فقال يا رسول الله متى الساعة ؟ ، و أوماً الناس بالسكوت ، فلم يقبل و أعاد الكلام ، فلما كان في الثالثة قال له النبي ﷺ { ويحك ماذا أعددت لها؟ } قال

¹ — الأكمة: تلّ ، و الجمع أكم و أكمت ، و هي دون الجبل

² — واحدها ظراب و هي الروابي الصغار

³ — صحيح البخاري — كتاب الاستسقاء ، باب : الاستسقاء في المسجد الجامع ، 16/2 ،

17

صحيح مسلم — كتاب الاستسقاء ، باب : الدعاء في الاستسقاء ، 612/1 — 614 ، رقم الحديث: 897

سنن النسائي — كتاب: الاستسقاء ، باب: متى يستسقى الإمام

موطأ مالك — كتاب: الاستسقاء ، باب : ما جاء في الاستسقاء ،

: حب الله و رسوله ، قال : { إنك مع من أحببت } ⁽¹⁾.

وروى البخاري ⁽²⁾ و مسلم ⁽³⁾ و غيرهما هذا الحديث من غير التنصيص على أن الرسول ﷺ كان على المنبر،

و محل الاستشهاد في هذه النصوص أن الرسول ﷺ لم ينكر عليهم كلامهم ، و لو كان محرما ، لأنكره عليهم .

يقول ابن قدامه ⁽⁴⁾ : فالأخذ بحديثنا (الحديث الأول : المانع للكلام) أولى لأنه قول النبي ﷺ و نصه ، و ذلك (الحديث الثاني : المجيز للكلام) سكوته ، و النص أقوى من السكوت ⁽⁵⁾ .

¹ — سنن البيهقي — كتاب : الجمعة ، باب : الإنصات للجمعة و إن لم يسمعها

صحيح ابن خزيمة — كتاب : الجمعة ، باب : الرخصة في العلم إذا سئل الإمام وقت الخطبة

² — محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي

أبو عبد الله البخاري ، ولد سنة 194هـ ، قال عنه أحمد بن حنبل "ما أخرجت خرسان مثل

محمد بن إسماعيل " و قال عنه ابن خزيمة "ما رأيت تحت أديم هذه السماء أعلم بالحديث من

محمد بن إسماعيل "، من مصنفاته : الجامع الصحيح ، (أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى) التاريخ

الكبير ، التاريخ الأوسط ، التاريخ الصغير ، الأدب المفرد ، خلق أفعال العباد ، و غير ذلك

توفي : 256هـ . انظر : سير أعلام النبلاء : 392/12 و ما بعدها .

³ — مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد أبو الحسين القشيري النيسابوري ، اختلف في

مولده ، و الأصح سنة 206هـ ، من أكبر حفاظ هذه الأمة ، قال عنه محمد بن بشر : " حفاظ

الدنيا أربعة : أبو زرعه بالري ، و مسلم بن الحجاج بنيسابور ، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي

بسمرقند ، و محمد بن إسماعيل البخاري ببخارى " ، قال فيه ابن الصلاح "فرغه الله تبارك و

تعالى بكتابه الصحيح هذا إلى مناط النجوم "، من مصنفاته : المسند الصحيح ، و هو المعروف

بصحيح مسلم ، (يذكر كأصح كتاب بعد كتاب الله تعالى و كتاب البخاري ، و ثمة من يقدمه

عليه) الأسماء و الكنى ، التمييز ، الطبقات ، و المنفردات و الوجدان ، توفي : 261هـ . انظر

سير أعلام النبلاء : 577/12 و ما بعدها

⁴ — موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه ، أبو محمد المقدسي ، صاحب علم و

ورع و زهد و وقار ، له مصنفات عدة منها : المغني و الكافي و المقنع . انظر : شذرات الذهب

88/5:

⁵ — المغني لابن قدامه : 85/ 2

و لعله يمكن الجمع بين النصين إذا اعتبرنا أن الكلام و الإمام يخطب منه على
عمومه ، و يستثنى منه من كَلَّمَ الإمام أو كَلَّمه الإمام ، لأنه لا يشتغل بذلك عن
سماع الخطبة.

ج : تقديم المثبت على النافي

مثاله : الصَّلَاة داخل الكعبة⁽¹⁾

الحديث الأول : روى نافع⁽²⁾ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال : دخل رسول الله ﷺ
البيت ، و معه أسامة و بلال و عثمان بن طلحة فأجافوا عليهم الباب طويلا ، ثم
فتح ، فكنت أول من دخل ، فلقيت بلالا فقلت : أين صلى رسول الله ﷺ ؟
فقال : بين العمودين المقدمين ، فنسيت أن أسأله كم صلى رسول الله ﷺ " ⁽³⁾ .

¹ — قال الإمام مالك: لا بأس بالصَّلَاة النافلة في الكعبة ، و كره أن تصلى المكتوبة في الكعبة
و من الفقهاء من يري عدم استحباب الصَّلَاة فيها ، لما روت عائشة رضي الله عنها قالت :
خرج النبي صلى الله عليه و سلم من عندي و هو قرير العين طيب النفس . فرجع إلي و هو
حزين ، فقلت له ؟ فقال : { أي دخلت الكعبة و وددت أي لم أكن فعلت ، إني أخاف أن أكون
أتعبت أمي من بعدي } سنن الترمذي — كتاب : الحج ، باب : ما جاء في دخول الكعبة ،
سنن ابن ماجه — كتاب : المناسك ، باب : دخول الكعبة

² — نافع مولى ابن عمر أبو عبد الله المدني ، أصابه ابن عمر في بعض مغازيه ، اختلف في نسبه
، روى عن مولاه و أبي هريرة و عائشة و أم سلمه و غيرهم كثير ، ذكره ابن حبان في الثقات
، مات سنة 119 هـ انظر : تهذيب التهذيب 369/10 ، (ستأتي ترجمته بالتفصيل في شيوخ
الإمام مالك)

³ — صحيح البخاري — كتاب : الحج ، باب : إغلاق البيت و يصلى في أي نواحي البيت
شاء 160/2

ولهذا الحديث شواهد ، منها :

* ما رواه عبد الرحمن بن صفوان ⁽¹⁾ قال : قلت لعمر بن الخطاب : كيف صنع رسول الله ﷺ حين دخل الكعبة قال : "صلى ركعتين" ⁽²⁾ .

* ما رواه عمرو بن دينار ⁽³⁾ عن ابن عمر ، عن بلال ، أن النبي ﷺ صلى في جوف الكعبة ⁽⁴⁾ .

الحديث الثاني : روى ابن عباس ؓ قال : "أخبرني أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ دخل البيت ، فدعا في نواحيه كلها ، و لم يصل فيه حتى خرج منه ، فلما خرج ركع ركعتين في قبل الكعبة " و في رواية البخاري : فدخل البيت فكبر في نواحيه و لم يصل فيه ⁽⁵⁾ .

= صحيح مسلم — كتاب : الحج ، باب : استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ، 967/1 ، رقم الحديث : 1329

الموطأ — كتاب : الحج ، باب : الصلاة في البيت ، 398/1

سنن أبي داود — كتاب : المناسك ، باب : الصلاة في الكعبة ، 524/2 ، رقم الحديث : 2025

سنن النسائي — كتاب : الحج ، باب : دخول البيت ، رقم الحديث : 2908

¹ — عبد الرحمن بن صفوان بن قدامة الجمحي ، له و لأبيه صحبة ، روى عن النبي صلى الله عليه و سلم و عن عمر بن الخطاب ، روى له أبو داود حديثا ، و ابن ماجه آخر . انظر :

تهذيب الكمال : 186/17

² — سنن أبي داود — كتاب : المناسك ، باب : الصلاة في الكعبة ، 525/2 ، رقم

الحديث : 2026

³ — عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الجمحي ، روى عن ابن عباس و ابن الزبير و ابن عمر و غيرهم ، و روى عنه مالك و شعبة و جعفر الصادق ، قال عنه النسائي ثقة ثبت ، ذكره ابن حبان في الثقات . توفي سنة 125 هـ و قيل 126 هـ . انظر : تهذيب التهذيب :

26/8

⁴ — سنن الترمذي — كتاب : الحج ، باب : ما جاء في الصلاة في الكعبة ، 223/3

⁵ — صحيح البخاري — كتاب : الحج ، باب : من كبر في نواحي الكعبة ، 160/2 ، 161

سنن النسائي — كتاب : مناسك الحج ، باب : الذكر و الدعاء في البيت

د — تقديم الراجح على المرجوح

الحديث الاول :

روى الزهري ⁽¹⁾ قال حدثني نبهان ⁽²⁾ عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : { كنت عند رسول الله ﷺ و عنده ميمونة ، فأقبل ابن أم مكتوم ، و ذلك بعد أن أمرنا بالحجاب ، فقال النبي صلى الله عليه و سلم : {احتجبن منه ، فقلنا يا رسول الله : أليس أعمى ، لا يبصرنا و لا يعرفنا ، فقال النبي ﷺ : أفعمياوان أنتما ألا تبصرانه ؟ } ⁽³⁾ .

¹ — الحافظ محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري ، حافظ زمانه ، روى عن بعض صغار الصحابة و كبار التابعين ، توفي سنة 124 هـ . انظر : تذكرة الحفاظ : 73/1 ، شذرات الذهب : 162/1

² — نبهان المخزومي أبو يحيى المدني مولى أم سلمة و مكاتبتها ، روى عنها ، و عنه الزهري ، ذكره ابن حبان في الثقات . انظر : تهذيب التهذيب : 372/10

³ — سنن أبي داود — كتاب : اللباس ، باب : قوله عزّ و جلّ [و قل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن] ، 362/4 ، رقم الحديث : 4112
سنن الترمذي — كتاب : الأدب ، باب : في احتجاب النساء من الرجال ، 102/5 ، رقم الحديث : 2779

سنن النسائي — كتاب : عشرة النساء ، باب : النظر إلى الأعمى ، 393/5
سنن البيهقي — كتاب : النكاح ، باب : مساواة المرأة الرجل في حكم الحجاب و النظر إلى الأجانب

الحديث الثاني :

قول الرسول ﷺ لفاطمة بنت قيس رضي الله عنها {اعتدي في بيت ابن أم مكتوم ، فإنه رجل أعمى ، تضعين ثيابك فلا يراك} (1).

الحديث الأول ينهى المرأة عن النظر إلى الرجال ، في حين أن الحديث الثاني يبيح ذلك ، و يجوز لفاطمة بنت قيس رضي الله عنها النظر لرجل أجنبي عنها ، و حاول العلماء الجمع بين النصين فقدموا الحديث المبيح ، و ذلك بسبب تضعيف نقاد الحديث لرواية نبهان ، فقال أحمد (2): "نبهان روى حديثين عجيبين ، هذا الحديث و الآخر " {إذا كان لإحداكن مكاتب فلتحتجب منه} (3) " كأنه أشار إلى ضعفه ، إذ لم يرو إلا هذين الحديثين المخالفين للأصول " (4).

¹ — صحيح مسلم — كتاب : الطلاق ، باب : المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ، 1115/2، رقم الحديث: 1480

سنن أبي داود — كتاب : الطلاق ، باب : في نفقة المبتوتة ، 716/2، رقم الحديث: 2290
سنن الترمذي — كتاب : النكاح ، باب : ما جاء أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، 441/3، 442، رقم الحديث: 1135

سنن الدارمي — كتاب : النكاح ، باب : النهي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه
سنن النسائي — كتاب : الطلاق ، باب : نفقة الحامل المبتوتة

موطأ مالك — كتاب : الطلاق ، باب : ما جاء في نفقة المطلقة ، 580/2
مسند أحمد : 375 / 6

² — أبو عبد الله أحمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي ثم البغدادي إمام المحدثين و ناصر السنة و الصابر في المحنة ، نشأ ببغداد و رحل إلى الكوفة و البصرة و مكة و المدينة و اليمن و الشام ، كان إماما في الحديث و الفقه ، له مؤلفات منه: السنة و الرد على الجهمي توفي سنة 241هـ — انظر : تاريخ بغداد : 178/5، تذكرة الحفاظ: 431/2، تقريب التهذيب : 44/1

³ — سنن النسائي — كتاب : عشرة النساء ، باب دخول العبد على سيده، 393/5

⁴ — كشف القناع للبهوتي : 15 / 5

و قال أحمد عن هذا الحديث : ضعيف ، و قال عنه ابن عبد البر : نبهان مجهول ، و حديث فاطمة أصح ، و الحجة به لازمة " (1)

و قال ابن حجر (2) " و أكثر ما علل به — حديث أم سلمة رضي الله عنها في احتجاج النساء من الرجال — انفراد الزهري بالرواية عن نبهان .. " ثم ذكر طريقة يجمع بها بين الحديثين ، و هي أن في قصة الحديث شيئا يمنع النساء من رؤيته ، لكون ابن أم مكتوم أعمى ، فلعله كان منه شيء ينكشف و لا يشعر به " (3).

و مما يقوي الرأي القائل بتضعيف حديث نبهان استمرار العمل على جواز خروج النساء إلى الأسواق و الأسفار و لم يؤمر الرجال بالانتقاب و لم يمنع النساء من الخروج .

أما من ذكر أن هذا الحكم خاص بنساء الرسول ﷺ (4) فإن الوقائع و ما تواتر من الأخبار يدحض ذلك.

¹ — المبدع لابن مفلح "11/7

² — الحافظ أحمد بن علي بن محمد الكتاني العسقلاني الشافعي أبو الفضل شهاب الدين ابن حجر ، من أئمة العلم و التاريخ ، أصله من عسقلان بفلسطين ، و مولده و نشأته و وفاته بمصر ، أصبح حافظ عصره ، ولي قضاء مصر مرات ، له مصنفات عديدة ، منها: شرح صحيح البخاري ، و تهذيب التهذيب و تغليق التعليق ، غيرها كثير ، توفي سنة 852هـ . انظر :

شذرات الذهب "7/ 270، و الأعلام : 178/1

³ — فتح الباري لابن حجر : 337/9

⁴ — سنن أبي داود — كتاب : اللباس ، باب : في قوله تعالى [و قل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن] 361/4

المطلب الثاني : الجمع بين النصين :

إن أول ما يقوم به المجتهد إزاء التعارض هو الجمع بين الحديثين المتعارضين ، لأن في ذلك إعمال لكل النصوص ، و هو أولى من إهمالها أو إهمال بعضها ، فيحاول المجتهد أن يحمل كل واحد من الحديثين على وجه يختلف عن الوجه الآخر ، فقد يكون بينهما عموم و خصوص ، أو إطلاق و تقييد ، يقول الشافعي في ذلك " و لا ينسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجهان يمضيان معا" ⁽¹⁾

و يقول الخطابي ⁽²⁾ "و سبيل الحديثين إذا اختلفا في الظاهر و أمكن التوفيق بينهما و ترتيب أحدهما على الآخر : أن لا يحملا على المنافاة و لا يضرب بعضهما ببعض ، لكن يستعمل كل واحد منهما في موضعه ، و بهذا جرت قضية العلماء " ⁽³⁾ ، و يقول الزرقاني : "و مذهب المحدثين و الأصوليين و الفقهاء متى أمكن الجمع بين الحديثين وجب الجمع " ⁽⁴⁾ .

و من أمثلة ذلك ما ورد من أحاديث في السهو ظاهرها يوحي بالتعارض ، فمرة يرد الأمر بالسجود قبل السلام و مرة بعده .

¹ — الرسالة للشافعي : 342

² — حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي أبو سليمان ، صاحب التصانيف ، عرف بعلمه و ورعه و كثرة تأليفه ، من مصنفاته : معالم السنن ، غريب الحديث ، و أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري . انظر : وفيات الأعيان : 184/2 ، تذكرة الحفاظ

1018/3 :

³ — معالم السنن للخطابي : 68/3

⁴ — شرح الزرقاني على الموطأ 1/197

الحديث الأول: عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: {إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثاً أو أربعاً فليطرح الشك و لين على ما تيقن ، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته ، وإن كان صلى أربعاً كانت ترغيماً للشيطان }⁽¹⁾

الحديث الثاني: عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ {إذا شك أحدكم في صلاته ، فليتحر الصواب ، فليتم عليه ، ثم ليسلم ، ثم يسجد سجدتين }⁽²⁾

¹ — صحيح مسلم — كتاب: المساجد و مواضع الصلاة، باب: السهو في الصلّاة و السجود له 400/1، رقم الحديث: 581
سنن أبي داود — كتاب: الصلّاة ، باب: إذ شك في الثنتين و الثلاث من قال : يلقي الشك 621/1، رقم الحديث: 1024
سنن ابن ماجه — كتاب: إقامة الصلّاة ، باب : ما جاء في من شك في صلاته فرجع إلى اليقين ، 381/1، رقم الحديث: 1209
سنن النسائي — كتاب: السهو ، باب : إتمام المصلي ما ذكر إذ اشك في صلاته الموطأ — كتاب: الصلّاة ، باب: إتمام المصلي ما ذكر إذ شك في صلاته ، 95/1
مسند أحمد : 8/3، 72، 83

² — صحيح البخاري — كتاب: الصلّاة ، باب: التوجه نحو القبلة حيث كان، 105/1
صحيح مسلم — كتاب: المساجد و مواضع الصلاة ، باب: السهو في الصلّاة و السجود له 400/1، رقم الحديث: 572
سنن أبي داود — كتاب: الصلّاة ، باب : إذا صلى خمسا ، 620/1، رقم الحديث: 1020
سنن النسائي — كتاب: السهو ، باب: التحري
سنن ابن ماجه — كتاب: إقامة الصلّاة ، باب : ما جاء في من شك في صلاته ، فتحري الصواب ، 382/1، رقم الحديث: 1212
مسند أحمد : 379/1، 438

الحديث الثالث :عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ {صلى الظهر خمسا ، فقليل له أزيد في الصلّاة ، فقال: و ما ذاك؟ قالوا: صليت خمسا ، فسجد سجدتين بعدما سلم} ⁽¹⁾.

الحديث الرابع:عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :{صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي ، فصلّى بنا ركعتين ثم سلّم ، فقام إلى خشبة معروضة في المسجد ، فاتكأ عليها ، كأنه غضبان ، و وضع يده اليمنى على اليسرى و شبّك بين أصابعه و وضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى ، و خرجت السرعان من أبواب المسجد ، فقالوا أقصرت الصلّاة ؟ و في القوم أبو بكر و عمر ، فهابا أن يكلماه ، و في القوم رجل في يديه طول يقال له ذو اليدين⁽²⁾ ، فقال : يا رسول الله أنسيّت أم قصرت الصلّاة ؟ قال : لم أنس و لم تقصر ، فقال : أكما قال ذو اليدين ؟ فقالوا: نعم ، فتقدم ، فصلّى ما ترك من صلاته ثم سلّم ، ثم كبّر و سجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبّر ، ثم كبّر و سجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبّر ، ثم

¹ — صحيح البخاري — كتاب: السهو، باب : إذا صلى خمسا: 65/2
صحيح مسلم — كتاب : المساجد و مواضع الصلاة ،، باب السهو في الصلّاة و السجود له
401/1 ، رقم الحديث: 572،

سنن أبي داود — كتاب الصلّاة ، باب : إذا صلى خمسا ، 619/1، رقم الحديث: 1019
سنن النسائي — كتاب : السهو ، باب : التحري و باب: ما يفعل من صلى خمسا
سنن ابن ماجه — كتاب : إقامة الصلّاة ، باب : السهو في الصلّاة ، و باب : من صلى الظهر
خمسا و هو ساه

مسند أحمد : 448، 463، 465/1،

² — ذو اليدين السلمي ، و يقال الخرباق . انظر الإصابة : 420/2

سَلَّمَ {⁽¹⁾).

الحديث الخامس: عن عبد الله بن مالك بن بحنة رضي الله عنه أن النبي ﷺ {قام في الظهر من ركعتين ، فلم يجلس ، فقام الناس معه ، فلما قضى الصلّاة و انتظر الناس تسليمه ، كبر و هو جالس ، فسجد سجدتين قبل أن يسلم ، ثم سَلَّمَ }⁽²⁾.

¹ — صحيح البخاري — كتاب : الصلّاة ، باب تشبيك الأصابع في المسجد ، 123/1 ، 124
صحيح مسلم — كتاب : المساجد ، باب السهو في الصلّاة و السجود له ، 403/1 ، رقم
الحديث: 573

سنن أبي داود — كتاب : الصلّاة ، باب : السهو في السجدتين ، 612/1 ، 613 ، رقم
الحديث: 1008

سنن الترمذي — كتاب : الصلّاة ، باب : ما جاء في الرجل يسلم في الركعتين من الظهر و
العصر ، 247/2 ، رقم الحديث: 399

سنن النسائي — كتاب : الصلّاة ، باب : ما يفعل من سَلَّمَ من ركعتين ناسيا و تكلم .

الموطأ — كتاب : الصلّاة ، باب : ما يفعل من سَلَّمَ من ركعتين ساهيا ، 93/1

² — صحيح البخاري — كتاب : الأذان ، باب : من لم ير التشهد الاول واجبا ، 202/1
وكتاب : السهو ، باب : ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة ، 65/2

صحيح مسلم — كتاب : المساجد ، باب : السهو في الصلّاة و السجود له ، 399/1 ، رقم
الحديث: 570

سنن أبي داود : كتاب : الصلّاة ، باب : من قام من ثنتين و لم يتشهد ، 625/1 و ما بعدها ،
رقم الحديث: 1034

سنن الترمذي — كتاب : الصلّاة ، باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسيا ، 199/2

سنن النسائي — كتاب : السهو ، باب : ما يفعل من قام من اثنتين ناسيا و لم يتشهد

الموطأ — كتاب : الصلّاة ، باب : من قام بعد الإتمام أو في الركعتين ، 96/1

فهذه الأحاديث ظاهرها التعارض ، فمن شك في صلاته مرة يسجد قبل السلام كما في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، و مرة يسجد بعد السلام كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه ، ومن لم يجلس للتشهد ، سجد قبل السلام ، و من سلم من ركعتين أتم ، و سجد بعد السلام ، إلا أن العلماء حاولوا الجمع بينها بطرق عدة فبالنسبة إلى حديثي الشك : حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه {إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ...} ، و حديث ابن مسعود رضي الله عنه {إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب ...} ، فكلاهما في الشك ، إلا أن الاول يأمر بالسجود قبل السلام ، و الثاني بالسجود بعد السلام ، فيجمع بينهما على أن الاول يتعلق بالمتفرد ، فيبني على اليقين و يطرح الشك ، فليس له من يصوبه ، أو ينبهه إلا علمه ، فوجب عليه أن يعوّل على ما استيقن ، ليحصل له إتمام الصّلاة ، لذلك قال الرسول ﷺ {فليطرح الشك ، و لين على ما استيقن} .

أما الحديث الثاني ، فيتعلق بالإمام فيعمل بالأظهر ، لأن له من ينبهه ، فيكفيه التحري ثم الترجيح ، و قد يكون ترجيحه للأقل (المتيقن) أو الأكثر (المترجح) فإن أصاب أقره المأمومون ، و إن أخطأ سبحو له فرجع إليهم .

أما باقي الأحاديث ، فجمع الفقهاء بينها أيضا بطرق مختلفة ، فالأحناف جمعوا بينها ، فقال الكاساني "فمحله بعد السلام عندنا سواء كان السهو بإدخال زيادة في الصّلاة أو نقصان فيها" ⁽¹⁾ ، فسجود السهو يؤخر عن محل النقصان ، فيؤخر عن السلام ، أما الأحاديث التي فيها سجود الرسول ﷺ ، فأروها متعارضة فيما بينها و رواية القول غير متعارضة فرجحوها لأنه يعاضدها النظر ⁽²⁾ ،

¹ — بدائع الصنائع للكاساني: 172/1

² — المصدر السابق

فقال الإمام مالك كل سهو بنقص يسجد له قبل السلام (لفعله ﷺ في حديث ابن
بجينة رحمه الله حيث سجد سجدي السهو قبل السلام) ، وكل سهو في الصلاة بزيادة
يسجد له سجدتين بعد السلام⁽¹⁾ لحديث ابن مسعود رحمه الله لأنه زاد سلاما و عملا
و كلاما .

و من اجتمع له سهوان زيادة و نقصان سجد لهما قبل السلام⁽²⁾ ،
أما الشافعية فجمعوا بين هذه الأحاديث ، و قالوا إن "سجود السهو كله عندنا في
الزيادة و النقصان قبل السلام" ،⁽³⁾ و قد روي عن الرسول ﷺ أنه قام من ثنتين
فسجد قبل السلام ، و هذا نقصان ، و قد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : {إذا
شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ، فليبن على ما استيقن و ليسجد قبل
السلام} ⁽⁴⁾، و هذا زيادة⁽⁵⁾ .

و الأحاديث التي فيها أن الرسول ﷺ سجد قبل السلام أولوها على أن السلام
محمول على التشهد ، كما في قوله ﷺ قال : { و في كل ركعتين فسلم }

¹ — التاج و الإكليل للمواق: 17/2 ، 18

² — الكافي لابن عبد البر 1/ 57

³ — الأم للشافعي: 130/1

⁴ — سبق تخريجه: ص 26

⁵ — الأم للشافعي: 131/1 ، 130

أي فتشهد، و يدعمون فهمهم لهذه النصوص بالنظر، فجبر النقص الحاصل في الصلّاة يتأتى في محله و هو الصلّاة ، و ما كان بعد السلام فهو في غير محل النقصان و فعله قبل السلام أولى في تحصيل الجبر.

أما الحنابلة، فسجود السهو عندهم كله قبل السلام، إلا في الموضعين اللذين ورد النص بسجودهما بعد السلام ، و هي ثلاثة مواضع : من سلم من ركعتين ، فسجد بعد السلام ، هذا حديث ذي اليدين ، وسلم من ثلاث فسجد بعد السلام ، هذا حديث عمران بن حصين ⁽¹⁾ و حديث ابن مسعود رضي الله عنه في موضع التحري ⁽²⁾ سجد بعد السلام ، و يقول ابن قدامه : "ففيما ذكرناه عمل بالأحاديث كلها و جمع بينها من غير ترك شيء منها ⁽³⁾ .

و قريب من هذا رأي الظاهرية فلا يسجد للسهو إلا في الحالات التي سجد فيها الرسول ﷺ ، و لا يسجد في غيرها .

¹ — صحيح البخاري — كتاب : بدء الخلق ، باب : صفة إبليس و جنوده، 94/1

صحيح مسلم — كتاب : المساجد، باب : السهو في الصلاة و السجود له، 404/1، رقم الحديث: 574

سنن أبي داود — كتاب : الصلّاة ، باب : إذا صلى خمسا ، باب : إذا شك في اثنتين ، باب : من نسي أن يتشهد وهو جالس ،

سنن ابن ماجه — كتاب : إقامة الصلاة و السنة فيها ، باب : فيمن صلى من ثنتين أو ثلاث ساهيا

مسند أحمد : 1/ 379 ، 409 ، 419 ، 430

² — سبق تخريجه

³ — المغني لابن قدامه : 2/ 415

المطلب الثالث : النسخ:

إذا تعذر الجمع بكل وجه، ينظر في التاريخ، لمعرفة المتقدم من المتأخر ، فيحكم على المتأخر بأنه ناسخ و المتقدم منسوخ ، يقول الشافعي : "فإذا لم يحتمل الحديثن إلا الاختلاف — كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس و البيت الحرام — كان أحدهما ناسخا و الآخر منسوخا"⁽¹⁾.

و معرفة ما وقع فيه النسخ من الحديث علم مهم لا ينهض به إلا كبار العلماء ، قال عنه الزهري: "أعنى الفقهاء و أعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه " و مرّ عليّ ﷺ على قاض ، فقال : " أتعرف الناسخ من المنسوخ ؟ قال : لا ، قال : هلكت و أهلكت "⁽²⁾

و النسخ هو : رفع الشارع حكما منه متقدما بحكم منه متأخر⁽³⁾ و لا يكون النسخ إلا بوحى ، فلا العقل و المصلحة و لا الهوى ، و لا أي اعتبار آخر يمكن أن ينسخ نصا من القرآن و لا السنة ، يقول ابن تيمية⁽⁴⁾ : "و لا ينسخ ما أنزل الله إلا بما أنزله الله ، فمن أراد أن ينسخ شرع الله الذي أنزله برأيه و هو اه كان ملحدا ، و كذلك من دفع خبر الله برأيه و نظره كان ملحدا"⁵ و من أمثلة النصوص المتعارضة التي حكم عليها العلماء بالنسخ :

¹ — اختلاف الحديث للشافعي : 40

² — منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر : 334

³ — انظر : أصول الفقه لوهبه الزحيلي : 923/2

⁴ — شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحارثي ، كان رأسا في الزهد و العلم و الكرم و الشجاعة ، برع في الرد على المتكلمين ، امتحن و أودى كثيرا ، له مؤلفات كثيرة ، منها : درء التعارض ، منهاج السنة ، واقتضاء الصراط المستقيم . انظر : تذكرة الحفاظ : 1496/4 ، شذرات الذهب : 83/6

⁵ — درء التعارض لابن تيمية : 208 / 5

الحجامة للصائم

الحديث الاول

روى رافع بن خديج أن الرسول ﷺ قال: { أفطر الحاجم و المحجوم }⁽¹⁾

و ذكر الترمذي⁽²⁾ أن الذين رووا هذا الحديث عن رسول الله ﷺ اثنا عشر صحابيا، و قال: حديث رافع حديث حسن صحيح ، و قال أحمد بن حنبل : أصح شيء في هذا الباب حديث رافع⁽³⁾ ، دل هذا الحديث على أن الحجامة تفطر الصائم ، و هو واضح في دلالة ، ثابت في نسبه للرسول ﷺ .

الحديث الثاني

روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ احتجم و هو صائم⁽⁴⁾، هذا فعل لرسول الله ﷺ ، و هو دال على جواز الحجامة للصائم ، و أنها لا تفسد الصوم فالقول

¹ — صحيح البخاري — كتاب : الصوم ، باب : الحجامة و القيء للصائم ، 237/2 سنن الترمذي — كتاب : الصوم ، باب : كراهية الحجامة للصائم ، 144/3 ، رقم الحديث: 774

سنن أبي داود — كتاب : الصوم ، باب : في الصائم يحتجم ، 770/2 ، 771 ، رقم الحديث: 2367

سنن ابن ماجه — كتاب : الصوم ، باب : ما جاء في الحجامة للصائم ، رقم الحديث: 1680 مسند أحمد : 364 / 2 ، رقم الحديث: 8753

² — محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي ، الضريع ، فقد بصره — على الصحيح — في كبره بعد رحلته و كتابته للعلم ، كان عالما ، حافظا ، إماما ، بارعا . شارك البخاري في بعض شيوخه ، و تتلمذ عليه ، له مصنفات ، منها : الجامع المشهور بالسنن ، و العلل توفي : 279 هـ . انظر : تذكرة الحفاظ : 633/2

³ — سنن الترمذي — كتاب : الصوم ، باب : كراهية الحجامة للصائم ، 145/3 ،

⁴ — صحيح البخاري — كتاب : الصوم ، باب : الحجامة و القيء للصائم ، 237/2 سنن الترمذي — كتاب : الصوم ، باب : ما جاء من الرخصة بذلك ، 146/3 ، رقم الحديث: 775

سنن ابن ماجه — كتاب : الصوم ، باب : ما جاء في الحجامة للصائم ، 537/1 ، رقم الحديث: 1679

بالنسخ يدفع التعارض بين الحديثين ، و ذلك للقرائن التالية : *الحديث الأول : {أفطر الحاجم والمحجوم} في رمضان ، و الحديث الثاني فيه أن الرسول ﷺ احتجم و هو صائم و محرم ، و الإحرام بعد رمضان⁽¹⁾ ، * روى أنس بن مالك رضي الله عنه قال "أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم و هو صائم ، فمرّ الرسول ﷺ فقال : {أفطر هذان} ثم رخص النبي ﷺ بعد في الحجامة للصائم⁽²⁾ * إن الحديث الذي يبيح الحجامة للصائم رخصة ، و الرخصة تكون بعد العزيمة ، فيدل ذلك على نسخ الفطر بالحجامة⁽³⁾ .

المطلب الرابع : التوقف :

التوقف : هو الشكّ بين الأمرين من غير مزية لأحدهما عن الآخر⁽⁴⁾ ، أو هو ترك العمل بالأول و الثاني و النفي و الإثبات⁽⁵⁾ .
إذا تعدّد الجمع بين النصوص التي ظاهرها التعارض ، أو الحكم بالنسخ ، أو الترجيح فإنه يجب التوقف عن العمل بالنصّين حتى يتبين وجه الحق فيهما ، يقول الشاطبي⁽⁶⁾ : " أما ترك العمل بهما مجتمعين أو متفرقين فهو التوقف عن القول بمقتضى أحدهما ، و هو الواجب إذا لم يقع ترجيح "⁽⁷⁾ ، و قال ابن حجر : " فصار

مسند أحمد : 215/1 ، رقم الحديث 1849 ،

¹ — فتاوى ابن تيمية : 25 / 254

² — سنن الدارقطني — كتاب : الصوم ، باب : قبلة الصائم

³ — انظر : فتح الباري لابن حجر : 4 / 178

⁴ — المصدر السابق : 6 / 413

⁵ — المدخل إلى مذهب الإمام أحمد 1 / 140

⁶ — إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي ، أصولي ، حافظ من أهل غرناطة ، من أئمة المالكية ، من أهم مصنفاته : الموافقات و الاعتصام ، توفي سنة : 790 هـ .

انظر : معجم المؤلفين : 1 / 77 ، الأعلام : 1 / 75

⁷ — الموافقات للشاطبي : 4 / 11

ما ظاهره التعارض واقعا على هذا الترتيب : الجمع إن أمكن ، فاعتبار النسخ والمنسوخ، فالترجيح إن تعين، ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين " (1) ، وهذا التوقف مؤقت إلى حين ظهور مرجح ، و إلا أدى إلى تعطيل الأحكام الشرعية ، فالمتوقف باحث و متأمل إلى أن يستبين له وجه الحق في المسألة .

¹ — نزهة النظر لابن حجر: 35